© Kadir van Lohuizen

البترول والتلوث والفقر في دلتا النيجر

البيئة الصحية
حق من حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

«ما برحت شركات النفط، وبخاصة شركة شل للنفط تعمل على مدى أكثر من 30 عاماً بدون أي مراقبة ملموسة أو أنظمة بيئية للاسترشاد بها في أنشطتها».

تقرير التنمية البشرية في دلتا النيجر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006.

يضطر الناس الذين يعيشون في المناطق المنتجة للنفط في دلتا النيجر إلى شرب ماء ملوث واستخدامه في الطهي والاغتسال به؛ ويأكلون السمك الملوث بالنفط وغيره من المواد السامة – هذا إذا حالفهم الحظ في العثور على أي أسماك أصلاً؛ وتتعرض الأرض التي يستخدمونها للزراعة للتدمير. ويشتكي أفراد المجتمع المحلي من مشاكل صحية، لكن بواعث قلقهم لا تؤخذ على محمل الجد، ويواصل قطاع النفط تلويث الموارد البيئية الضرورية لبقاء السكان.

نقمة الموارد

تُعد دلتا النيجر من أهم عشرة نظم بيئية بحرية ساحلية وفيرة المياه في العالم، ويقطنها نحو 31 مليون نسمة، كما تعتبر موقعاً لمخزونات نفطية هائلة ما فتئت تستخرجها الحكومة النيجيرية وشركات النفط متعددة الجنسيات منذ عقود. وقد در النفط عائدات تقدر قيمتها بـ 600 بليون دولار منذ ستينيات القرن العشرين.

وبرغم هذا، تعيش أغلبية السكان في حالة فقر بدون الحصول على الماء النظيف أو الرعاية الصحية. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن المنطقة تعاني «الإهمال الإداري»، وتداعي البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدل البطالة، والحرمان الاجتماعي، والفقر المدقع، والقذارة والبؤس، والنـزاع المستشري». وبات هذا الفقر وتعارضه مع الثراء الذي يولده النفط، من أفظع الأمثلة الصارخة والمقلقة على «نقمة الموارد».

بودو، أوغونيلاند

«إذا أردت صيد السمك، عليك أن تجدف مدة أربع ساعات تقريباً عبر عدة أنهار قبل أن تتمكن من الوصول إلى حيث يمكنك صيد السمك وحيث تكون رقعة التسرب أقل اتساعاً... وتفوح رائحة النفط من بعض الأسماك التي نصطادها عند بقر أمعائها».

صياد سمك في بودو

في 28 أغسطس/آب 2008، أدى انفجار أنبوب في خط الأنابيب المار عبر النيجر إلى تسرب نفطي كبير في خور بودو بمنطقة أوغونيلاند. وتدفق النفط إلى المستنقع والخور وغطى المنطقة ببقعة سميكة من النفط، فقتل الأسماك التي يعتمد عليها الناس كمصدر لغذائهم ولرزقهم. واستمر التسرب أكثر من شهرين.

وتتحمل شركة شل للتنمية النفطية في نيجيريا مسؤولية انفجار الأنبوب. وليس واضحاً لماذا تقاعست عن وقف التسرب واحتوائه فوراً، كما تقتضي لوائح قطاع النفط النيجيري. كذلك ليس واضحاً لماذا لم تتخذ الهيئات التنظيمية الاتحادية أي إجراء.

لقد أثّر التسرب النفطي تأثيراً خطيراً على الأمن الغذائي في المنطقة ومس بحق الناس في الغذاء. وعند كتابة هذا التقرير لم تكن قد اتُخذت إجراءات وافية لمعالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي. وفي 2 مايو/أيار 2009، بعد مضي ثمانية أشهر على حدوث التسرب، ورد أن موظفي شل جلبوا مساعدات غذائية إلى السكان المحليين الذين رفضوها باعتبارها ليست كافية على الإطلاق. ولم ترد شل على طلب منظمة العفو الدولية بالتعليق على القضية.

البترول والتلوث

تشكل الحكومة النيجرية والفروع التابعة للشركات متعددة الجنسية أطرافاً في صناعة النفط. وتعد شركة شل للتنمية النفطية في نيجيريا، وهي تابعة لشركة شل الهولندية، الشركة الرئيسية العاملة على اليابسة. وتتعلق أغلبية الحالات التي تناهت إلى علم منظمة العفو الدولية وأجرت تحريات بشأنها بشركة شل.

ولقطاع النفط حضور بارز. فشركة شل وحدها تعمل في منطقة تزيد مساحتها على 31000 كيلومتر مربع. وتتشابك في المنطقة أنابيب النفط التي يبلغ طولها آلاف الكيلومترات، وتتخللها الآبار ومحطات التدفق. ويقع قسم كبير من البنية التحتية النفطية بالقرب من منازل السكان المحليين ومزارعهم وموارد مياههم.

وتتحمل الصناعية النفطية مسؤولية التلوث واسع النطاق في دلتا النيجر، وتتفشى التسربات النفطية، وعمليات إلقاء النفايات، وشعلات الغاز سيئة الذكر. وتنجم التسربات النفطية من تآكل أنابيب النفط، وسوء صيانة البنية التحتية، والتسربات، والأخطاء البشرية، ونتيجة العبث المتعمد بالمنشآت النفطية أو سرقة النفط أو التخريب.

لم تتم قط معالجة حجم التلوث والأضرار البيئية على الوجه الصحيح. وتتفاوت الأرقام المتوافرة تفاوتاً شديداً تبعاً للمصادر، لكن المئات من حوادث التسرب تقع سنوياً. وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقع أكثر من 6800 حادث تسرب بين عامي 1976 و2001. ووفقاً للوكالة الوطنية لاكتشاف التسربات النفطية ومواجهتها، كان هناك ما لا يقل عن 2000 موقع في دلتا النيجر في مارس/آذار 2008 بحاجة إلى معالجة بسبب التلوث المتعلق بالنفط. وربما يكون الرقم الحقيقي أعلى بكثير.

تأثير التلوث بالنفط على جماعة إكوت أدا أودو في ولاية أكوا إبوم، دلتا النيجر، نيجيريا، 30 يناير/كانون الثاني 2008.

الصورة الرئيسية: **شعلة غاز بالقرب من إبوتشا، نيجيريا، 3 فبراير/شباط 2008. فمنذ سنوات ويقول سكان المنطقة إن شعلات الغاز تعرض صحتهم للخطر.**

الصورة الداخلية – أعلى: **تسرب النفط في إكاراما، ولاية بايلسا، مارس/آذار 2008. أخذت هذه الصورة بعدسة باحثي منظمة العفو الدولية بعد ثمانية أشهر من تسرب النفط. غالباً ما تتسم عملية تنظيف النفط المتسرب في دلتا النيجر بالبطء الشديد.**

الصورة الداخلية – وسط: **أحد الصيادين مع قاربه في غوي، أوغونلاند، نيجيريا، 28 يناير/كانون الثاني 2008. أدى التلوث بالنفط الإضرار بموارد حيوية لسبل عيش السكان هناك. من بينها المزارع وصيد الأسماك. فقد دفعت صناعة النفط في دلتا النيجر العديد من الناس إلى الفقر المدقع.**

الصورة الداخلية – أسفل: **أصيبت أنهار وجدوال دلتا النيجر بالتلوث بشكل كبير نتيجة للأعمال النفطية بالمنطقة، إلا أنها لازالت تستخدم من قبل الكثير من الناس في الأعمال المنزلية مثل الاستحمام وغسل الملابس وكمصدر لمياه الشرب.**

التأثير على حقوق الإنسان

لا يرد إلا القليل جداً من الأنباء حول تأثير التلوث والضرر البيئي الناجم من صناعة النفط على البشر. إذ إن التلوث الحق ضرراً بالتربة والماء والهواء، وأسهم في انتهاكات الحق في الصحة والبيئة الصحية، والحق في مستوى معيشي كاف (ومن ضمنه الحق في الغذاء والماء) والحق في كسب الرزق عبر العمل. ويتأثر بذلك مئات الآلاف من الأشخاص، وبخاصة الأكثر فقراً بينهم.

تدمير موارد الرزق

تعتمد نسبة تفوق 60 بالمئة من سكان المنطقة على البيئة الطبيعية لكسب قوتها. ومع ذلك يدمر التلوث الذي تسببه صناعة النفط المورد الحيوي الذي يعتمدون عليه.

إن التلوث الحاصل في دلتا النيجر يقتل الأسماك ومصادر غذائها ويرقاتها، ويلحق ضرراً بقدرة الأسماك على التكاثر ما يسبب ضرراً فورياً وبعيد المدى لكميات الأسماك. كما يلحق التلوث النفطي أضراراً بمعدات صيد الأسماك. وقد أحدثت التسربات النفطية ورمي النفايات أضراراً خطيرة بالأراضي الزراعية. ومن الآثار بعيدة المدى الضرر الذي يلحق بخصوبة التربة والإنتاجية الزراعية والذي يمكن في بعض الحالات أن يدوم عقوداً من الزمن. وفي حالات عديدة. قوضت الآثار بعيدة المدى المترتبة على التربة جراء التسربات النفطية المصدر الوحيد لمعيشة الأسرة.

© Kadir van Lohuizen

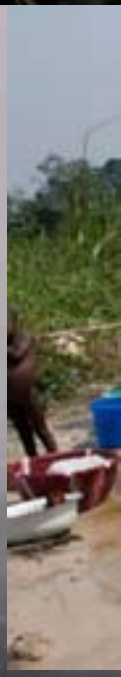

«لم تعد هناك أي مصائد للسمك
بسبب التنقيب عن النفط هناك...
ونحن نعاني جحيم الجوع والفقر. فلم
تعد النباتات والحيوانات تنمو جيداً،
وماتت الأسماك...»

جونة غبمري، من أبناء مجتمع إيورهيكان المحلي، حكومة جنوب
أوغلي المحلية في ولاية الدلتا، إبريل/نيسان 2008.

© Kadir van Lohuizen

أطفال بالقرب من بقع النفط المتسرب في إكاراما، ولاية بايلسا ، نيجيريا. وورد أن تسرب النفط قد حدث في عام 2006. وقالت شركة شل أن المكان قد تم تنظيفه.

الصحة والبيئة

يقر قانون حقوق الإنسان بأن البيئة الصحية ضرورية للصحة. وقد تعرضت البيئة في دلتا النيجر لتلوث واسع النطاق، ولدى المجتمعات المحلية بواعث قلق صحية جدية. بيد أنه لا يبدو أن الحكومة أو الشركات تأخذ المخاطر الصحية على مجمل الجد. وتكاد تنعدم الرقابة على جودة المياه أو سلامة الغذاء أو انعكاسات التلوث النفطي على الصحة.

وشككت المصادر الأكاديمية وغير الحكومية إلى حد كبير بسلامة الغذاء المتأثر بالتسربات النفطية وغيرها من صنوف التلوث. ويصف أبناء المجتمعات المحلية التي حدثت فيها التسربات النفطية كيف أن مذاق السمك يشبه طعم الكيروسين ويسبب اضطرابات في المعدة.

وعقب حدوث التسربات النفطية والحرائق التي غالباً ما تصاحبها، تنبعث من الهواء رائحة البنزين.

ويشتكي السكان المحليون من مشاكل في التنفس والتقرحات الجلدية وغيرها من المشاكل الصحية.

وعلى مدى سنوات عديدة، ما برح السكان في دلتا النيجر يشتكون من شعلات الغاز التي تلحق ضرراً خطيراً بجودة حياتهم، وتعرض صحتهم للخطر. والشعلات التي تتواصل على مدار الساعة في مناطق عديدة، تحدث تلوثاً صوتياً، ويتعين على السكان المحليين التعايش مع الضوء الدائم. وفي أغلب الأحيان حين يشتعل الغاز، لا يحترق كل النفط، لذا تتساقط قطرات النفط على المجاري المائية والمحاصيل والمنازل والناس.

وقد يعني التقاعس عن رصد المضاعفات الصحية للتلوث أن الحكومة تقصر في التصدي للمخاطر التي يتعرض لها السكان، حيث تتركهم عرضة لدرجة ملموسة من الضرر. وحتى عقب حدوث التسربات النفطية، قلما تتخذ الحكومة وشركات النفط خطوات لمراقبة الصحة أو جودة مياه الشرب أو سلامة الطعام.

الحصول على المعلومات

يحق للناس الحصول على معلومات حول كيفية تأثير عمليات صناعة النفط عليهم. بيد أن السكان المحليين في دلتا النيجر غالباً ما يفتقرون إلى معلومات أساسية حول المشاريع النفطية – حتى عندما يكونون هم المجتمع «المضيف» لها. ويمكن لانعدام المعلومات حول الكيفية التي تؤثر فيها العمليات النفطية على الصحة أن تثير مخاوف السكان وقلقهم، وهي عوامل تقلل من جودة حياة الناس بشكل ملموس.

كيراتاي، أوغونيلاند

في 12 مايو/أيار 2007، تسرب النفط من خط الأنابيب المار عبر النيجر في قرية كيراتاي في أوغونيلاند. فأُتلفت المحاصيل ونفقت الأسماك في البرك المحلية. وبحسب الزعيم كابري كابري، عثر موظفو شل الذين عاينوا المكان على ثلاثة ثقوب في الجزء الأسفل من الأنبوب عزوها إلى التآكل. فربطت شل خط الأنابيب وأزالت بصورة آلية معظم النفط المتسرب.

وبعد مضي عام تقريباً، لم تتخذ شل أي إجراء آخر لتنظيف الموقع أو تعويض السكان المحليين المتضررين. وعندما استجوبتها منظمة العفو الدولية، غيّرت شل تقييمها، وزعمت أن التسرب نجم من التخريب. ولم يُبلَّغ السكان المحليون بالتغيير، وكانوا لا يزالون ينتظرون عملية التنظيف والتعويض.

وتؤدي حالات مثل كيراتاي إلى انعدام ثقة السكان المحليين بقطاع النفط. وقد ترك التقاعس عن تنظيف الموقع السكان يعانون العواقب المترتبة على تلوث الأراضي الزراعية.

«لقد أعطت الحكومة النيجيرية الضوء الأخضر للفاعلين الخاصين وشركات النفط على وجه الخصوص، لإحداث تأثير مدمر على رفاه الأوغونيين».

اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، 2001

التنظيف والتعويض والنزاع

غالباً ما تتسم عمليات تنظيف التسربات النفطية في دلتا النيجر بالبطء والقصور، تاركة السكان المحليين يواجهون التأثير المتواصل للتلوث على معيشتهم وصحتهم. فمثلاً، في أوغبودو التي حدث فيها تسرب نفطي هائل في عام 2001، تأخر تنظيف الموقع شهوراً، وحتى عندما تم القيام به لم يكن وافياً. وعندما زارته منظمة العفو الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2003، ظلت بقايا النفط واضحة للعيان على الماء واليابسة، وزعم عديد من الناس أنه لم يعد بمقدورهم صيد السمك أو الطيور.

وينطوي الحصول على تعويض عن الأضرار التي يلحقها تسرب النفط على مشاكل. وفي أغلبية الحالات، تضطر المجتمعات إلى التفاوض مباشرة مع شركة النفط المسؤولة عن التسرب. والتعويض مشروط بألا يكون التسرب ناجم عن عبث أو تخريب. بيد أن السكان المحليين وشركة النفط غالباً ما يختلفون على سبب التسرب. ونظراً لانعدام وسائل الاستقصاء المستقلة للحقائق، وتمتُّع الشركة بمعرفة تقنية أوسع، نادراً ما يتمكن السكان من الدفاع عن حقوقهم بفعالية.

وحتى عندما يُتفَق على أنه كان «بالإمكان السيطرة» على مسببات التسرب، وأن شركة النفط مخطئة، يضطر السكان إلى التفاوض معها حول ما ستشمله اتفاقية التعويض. وقد أدى تاريخ حافل في سوء الممارسة في إرساء عقود التعويضات والتنظيف إلى نشوب نزاعات بين السكان ونزاعات بينهم وبين الشركة. وبات السكان المحليون ينظرون بعين الشك الشديد إلى أي شخص مرتبط بشركات النفط. وغالباً ما يطالبون بقبض المال قبل السماح بالدخول إلى المواقع التي تحتاج إلى تنظيف.

ودفع قطع الأرزاق وانعدام المساءلة والتعويض الناس إلى سرقة النفط وتخريب البنية التحتية النفطية في محاولة للحصول على عقود تعويض أو تنظيف. وتطالب الجماعات المسلحة بدرجة أكبر من السيطرة على الموارد في المنطقة، وترتكب سرقات واسعة النطاق للنفط وتخطف عمال النفط طلباً للفدية. وغالباً ما تتسم عمليات الانتقام الحكومية ضد التشدد والعنف باستخدام مفرط للقوة، ويتعرض السكان المحليون للعنف والعقاب الجماعي ويشعرون بالسخط والاستياء العميقين ويرى الشبان والأشخاص الذين ليست لديهم بدائل معيشية تُذكر في سرقة النفط والعصابات والجماعات المتشددة خياراً وحيداً لهم.

ولا شك في أنه في أجزاء عديدة من دلتا النيجر، يشكل فعل السكان ورد فعلهم جزءاً من المشكلة. غير أنه ما دامت شركات مثل شل تمعن في الإنكار بأن سوء ممارستها تشكل عاملاً رئيسياً في عداء السكان لها، فلن يشهد الوضع تحسناً.

التملص من المسؤولية

تقاعس الحكومة

تشوب الإطار التنظيمي في دلتا النيجر شوائب شديدة. فالقوانين والأنظمة المعمول بها في نيجيريا تقتضي من الشركات التقيد بالمعايير المعترف بها دولياً «للممارسة الجيدة في مجال النفط»، وبالقوانين والأنظمة الخاصة بحماية البيئة، لكن هناك سوء تطبيق لهذه القوانين والأنظمة. فالوكالات الحكومية المسؤولة عن إنفاذها عديمة الفعالية، وفي بعض الحالات يعرضها تضارب المصلحة للشبهة والقيل والقال.

وعلاوة على ذلك، منحت الحكومة النيجيرية شركات النفط سلطة التعامل مع المسائل التي لها تأثير مباشر على حقوق الإنسان بدون أي إشراف يذكر من جانبها، ولا ضمانات فعالة.

لقد عانى سكان دلتا النيجر مساساً بحقوقهم الإنسانية على أيدي شركات النفط، ومن عجز حكومة بلادهم أو عدم استعدادها – لمساءلة تلك الشركات. وحُرموا بصورة منهجية من الحصول على المعلومات حول كيفية تأثير عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه عليهم، ويحرمون بصورة متكررة من اللجوء إلى القضاء.

لوم الشركات

يرقى تقاعس الحكومة عن حماية الحقوق الإنسانية للناس إلى حد انتهاك القانون الدولي. بيد أن الشركات تتحمل المسؤولية في نهاية الأمر عن أفعالها، وهي تتقاعس عن التقيد بالمعايير الدولية والممارسة الجيدة التي تتعلق بعمليات قطاع النفط.

وما برحت شركات النفط تستغل ضعف الإطار التنظيمي في نيجيريا مدة أطول مما يجب. فهي لا تستخدم تدابير كافية لمنع إلحاق الضرر بالبيئة، وغالباً ما تتقاعس عن معالجة الأثر المدمر الذي يتركه تقاعسها وسوء ممارساتها على حياة الناس.

بادروا إلى التحرك!

ابعثوا برسائل إلى الرئيس النيجيري

- للإعراب عن قلقكم إزاء تأثير صناعة النفط على الحقوق الإنسانية لسكان دلتا النيجر.

- لدعوة الرئيس إلى جعل عمليات التقييم الاجتماعية والحقوقية لهذا التأثير إلزامية بالنسبة لجميع مشاريع النفط والغاز، وضمان كشف المعلومات بشكل كامل للسكان المحليين المتأثرين.

- مطالبة الرئيس بالتحرك العاجل لضمان الإشراف على صناعة النفط وتنظيمها بفعالية.

فخامة الرئيس الحاجي عمر يرعدوا
His Excellency Alhaji Umar Yar'Adua
President of the Republic of Nigeria
Office of the President
Aso Rock, Abuja, Federal Capital Territory
Nigeria
طريقة المخاطبة: فخامة الرئيس

ابعثوا برسائل إلى شل

- للإعراب عن قلقكم حيال تأثير عمليات شل على الحقوق الإنسانية لسكان دلتا النيجر.

- لدعوة شل إلى اتخاذ إجراءات سريعة لإزالة التلوث المرتبط بعملياتها التشاور مع السكان المحليين المتضررين، وتقديم تقارير علنية ومنتظمة حوله.

- دعوة شل إلى تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والحقوقية المترتبة على عملياتها ونشره على الملأ.

Mr Peter Voser
Chief Executive
Royal Dutch Shell
PO Box 162
AN The Hague 2501
The Netherlands

صورة الغلاف: **امرأة ورجل يقفان بجوار بئر نفط تسرب منه النفط في إكوت أدا أودو، بولاية أكوا أبوم، دلتا النيجر، نيجيريا، 29 يناير/كانون الثاني 2008.**
أعلى: **شعلة غاز بالقرب من إبوتشا، نيجيريا، 3 فبراير/شباط 2008، بالنسبة للناس الذين يعيشون بالقرب من شعلات الغاز لا يأتي الليل أبداً، فهم يعيشون تحت ضوء مستمر.**

DEMANDDIGNITY.AMNESTY.ORG

البيئة الصحية حق من حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

يونيو/حزيران 2009
June 2009
رقم الوثيقة:
Index: AFR 44/018/2009

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org